بيانات صدرت عن الجهاز المركزي للمعلومات

البحرين: عجز مالي أقل من المتوقع بكثير بالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق

أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين اتساع عجز الموازنة خلال السنة المالية 2012 ليصل إلى 226.6 مليون دينار إلا أنه لا يزال أقل بكثير من الخطة الأولية في الميزانية نظرا لخفض البلاد للزيادة في الإنفاق وأيضا بفضل نمو الإيرادات. وقد جاء عجز الموازنة للسنة المالية 2012 أقل بكثير من من مبلغ الـ 1.33 مليار دينار بحريني الذي كان متوقعا مبدئيا. وبعادل العجز المسجل نسبة 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعا من 0.3 في المئة في عام 2011. وقد نمت الإيرادات بنسبة 7.5 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 3.03 مليارات دينار بحريني في 2012، حيث زادت عن مبلغ الـ 2.25 مليار دينار بحريني الذي كان متوقعا في البداية. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الارتفاع في إيرادات النفط والغاز. وقد زاد الإنفاق الحكومي في البلد الصغير المصدر للنفط من خارج أوبك بنسبة 14.3 في المئة ليصل إلى 3.26 مليارات دينار بحريني، إلا أنه أقل من المخطط له في الموازنة والذي كان عند 3.85 مليار دينار بحريني. وقد زادت البحرين خطة الإنفاق الأصلية في 2012 بمقدار 25 في المئة تقريبا في سبتمبر 2011.

كما أظهرت التفاصيل ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 7.5 في المئة في السنة المالية 2012 إلى 3.03 مليارات دينار بحريني من 2.82 مليار دينار بحريني في السنة المالية 2011 على خلفية زيادة إيرادات النفط والبترول بنسبة 6.7 في المئة على أساس سنوي إلى 2.65 مليار دينار بحريني. وقد زادت الإيرادات النفطية على الرغم من حدوث اضطرابات فنية والتي سببت بعض العقبات الإنتاجية من حقل أبو سعفة «المشترك مع المملكة العربية السعودية»، والذي دعم البحرين بأكثر من 60 في المئة من إيرادات الميزانية في عام 2012. وانخفض صافي الإيرادات من حقل أبو سعفة النفطي إلى 1.93 مليار دينار بحريني، بانخفاض بنسبة 5.3 في المئة على أساس سنوي مقارنة بعام 2011. هذا وقد تحسنت الإيرادات من حقل البحرين ومصفاة النفط بشكل ملحوظ في السنة المالية 2012 حيث ارتفعت بنسبة 68 في المئة على خلفية تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط في إطار مشروع تنمية حقل البحرين. كما قفزت إيرادات إنتاج الغاز بنسبة 81 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 380.2 مليون دينار بحريني في السنة المالية 2012 حيث تجاوزت مبيعات شركتي بابكو وبتاغاز المملوكتين للدولة مخصصات الميزانية، مما ساهم في زيادة الإيرادات النفطية والتي جاءت أعلى بنسبة 20 في المئة عن الميزانية السابقة وأعلى بنسبة 14 في المئة عن توقعاتنا والتي كانت بمبلغ 2.31 مليار للسنة المالية 2012.

وفي الوقت نفسه، كان مجموع النفقات أعلى بنسبة 14.5 في المئة في السنة المالية 2012 بعد زيادة الحكومة لخطط الميزانية الأصلية للسنة المالية 2012 تقريبا بنسبة 25 في المئة على المشاريع الرأسمالية المدرجة في الموازنة والتي زادت بنسبة 70 في المئة لتصل إلى 1.19 مليار دينار بحريني في سبتمبر 2011. ومع ذلك، فقد تم فعليا إنفاق 84 في المئة فقط من النفقات المخصصة في الميزانية بما يعادل مبلغ 3.26 مليارات دينار بحريني في السنة المالية 2012 مع إنفاق 62 في المئة فقط على المشاريع الرأسمالية بما يعادل مبلغ 737 مليون دينار بحريني. ويعزو الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق إلى النفقات الجارية مثل الرواتب والتحويلات والمنح والتي تشكل 77 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في النفقات المخصصة للسنة المالية 2012، جاء عجز الميزانية في البحرين بمبلغ 226.6 مليون دينار بحريني أي أقل من العجز المتوقع والذي كان بمبلغ 404.3 ملايين دينار بحريني نظرا لتحسن الايرادات النفطية والتي نتجت بشكل أساسي من زيادة عمليات التكرير وارتفاع مستوى إنتاج الغاز. كما أن العجز في الميزانية للسنة المالية 2012 بمقدار 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هو ثاني أدنى مستوى في السنوات الـ 4 الماضية حيث كان العجز في السنة المالية 2011 بمقدار 0.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هو الأدنى.

وتعتبر المرونة المالية للبحرين أقل من شركائها الآخرين من الدول الأخرى المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي نظرا لأن احتياطياتها النفطية صغيرة نسبيا وأيضا لتواضع صندوق ثروتها السيادية مقارنة بشركائها الخليجيين. وعلى الرغم من هذا، لا تزال البحرين تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية «والتي شكلت نسبة 87 في المئة من إجمالي الإيرادات في عام 2012» والذي يعد بمثابة المصدر الرئيس للدخل، بفضل عائدات النفط التي تتلقاها من حقل النفط البحري أبو سعفة بسعة 150.000 برميل يوميا بأقل التكاليف المتكبدة حيث يتم تشغيل حقل النفط من قبل السعودية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع زيادة العجز المالي في البحرين ليصل إلى 476.7 مليون دينار بحريني «3.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» لعام 2013 و601.4 مليون دينار بحريني «4.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» لعام 2014، حيث تتطلع الحكومة إلى تسريع وتيرة الإنفاق الجاري والرأسمالي. ومن المتوقع أن تزيد الإيرادات بنسبة 7.9 في المئة لتصل إلى 3.27 مليارات دولار في عام 2013 على خلفية ارتفاع العائدات النفطية مدعومة بعودة الانتاج في حقل أبو سعفة إلى كامل طاقته. وفي ذات الوقت، نتوقع أن يزداد الإنفاق بنسبة 15 في المئة ليصل إلى 3.75 مليارات دينار بحريني على خلفية الزيادة المتوقعة في الإنفاقين الجاري والرأسمالي. إلا أن ذلك لا يشمل المساعدة بمبلغ 10 مليار دولار التي ستتلقاها المملكة من برنامج التنمية الخليجي على مدار عشر سنوات في صورة أقساط سنوية. وبالنسبة لعام 2014، من المتوقع أن تسجل البحرين عجزا تجاريا مرتفعا حيث من المتوقع أن تزيد الإيرادات فقط بصورة طفيفة بنسبة 1.9 في المئة لتصل إلى 3.34 مليارات دينار بحريني بسبب ارتفاع تأثيرات القاعدة مع الفترات السابقة وأيضا بسبب القيود المفروضة على الطاقة الانتاجية للنفط في الوقت الذي يتوقع فيه أن تزيد النفقات بنسبة 5 في المئة لتسجل 3.94 مليارات دينار بحريني حيث يتوقع أن تزيد البحرين من الإنفاق الجاري في عام 2014.

وبصورة عامة، من المرجح أن تستفيد البحرين من مشاركة القطاع الخاص للمساعدة في تخفيف بعض الضغوط على القطاعات المالية العامة وأن تستفيد أيضا من إطلاق المملكة لأول برنامج في المنطقة للإسكان الإجتماعي بمشاركة القطاعين العام والخاص خلال السنوات الثلاث المقبلة. وستواصل الحكومة توجيه الدعم المادي للأسر البحرينية، وتتوقع أن يتم البت في أي إصلاح لنظام الدعم المادي الذي تقوم به الحكومة بصورة سريعة.

وهناك زيادة في عبء الدين العام الحكومي، حيث تسعى الحكومة إلى تمويل المشاريع التنموية وإعادة تمويل الدين عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية من خلال الأوراق المالية التقليدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد تم إصدار سندات جديدة مقومة بالدولار الأمريكي بنجاح في يونيو 2012، حيث تمكنت البحرين من تحصيل 1.5 مليار دولار، على الرغم من ارتفاع الكوبون عن الإصدارات السابقة. هذا وسوف تتلقى البحرين أيضا مساعدات بمبلغ 10 مليارات دولار من شركائها الآخرين في دول مجلس التعاون الخليجي على مدار العشر سنوات المقبلة لتمويل مشاريع الإسكان والبنية التحتية. وفي الآونة الأخيرة، قامت الحكومة باختيار أربعة بنوك لترتيب اجتماعات المستثمرين قبيل الإصدار المحتمل للسندات السيادية، على أن تستخدم العائدات على الأرجح في سد العجز المتوقع في ميزانية 2013.

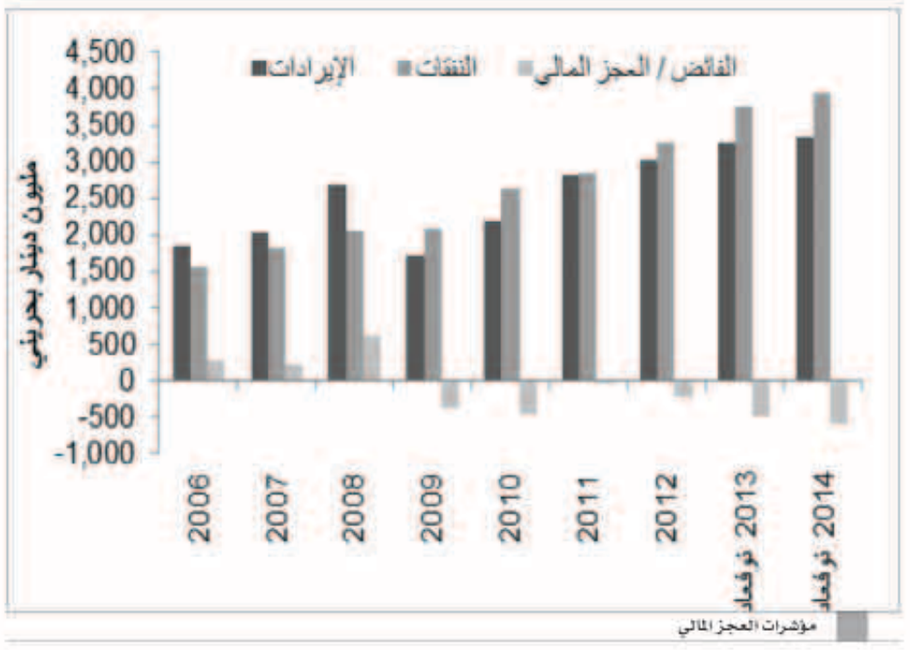

مؤشرات العجز المالي

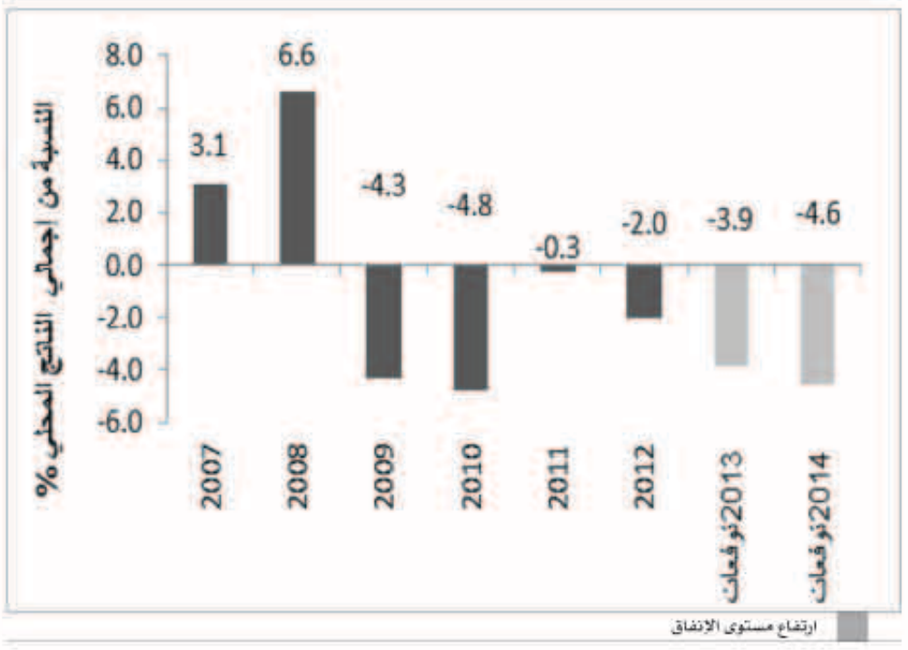

ارتفاع مستوى الإنفاق

إنشاء مؤسسة مستقلة تعنى بالمؤسسات الصغيرة

اقتصاد عمان يشهد زخما غير مسبوق بإعلان السلطنة أضخم موازنة في تاريخها

مسقط – «وام»: شهد الاقتصاد العماني خلال عام 2012 وبداية عام 2013 زخما غيرعادي شمل قطاعات عديدة مما انعكس بدوره على مختلف المجالات الاجتماعية والتجارية..وعند الحديث عن نشاط غرفة تجارة وصناعة عمان لا بد من الحديث عن هذه التطورات.

وبدات هذه الأحداث بالإعلان عن اضخم موازنة تشهدها السلطنة في تاريخها بإجمالي ايرادات تقديرية بلغت نحو 8.8 مليارات ريال عماني إضافة الانفاق بحوالي 10 مليارات ريال عماني والذي كان له الدور الأكبر في زيادة النشاط الاقتصادي بالسلطنة.. كما شهد العام نفسها لإعلان عن اعادة هيكلة لبعض المؤسسات الحكومية التي تخدم الاقتصاد الوطني تشكيل المجلس الاعلى للتخطيط وفقا للمرسوم السلطاني رقم 2012/30 الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والاداري.. ومن المؤمل أن يقوم بدور محور بفي التخطيط السليم المنهج خلال المرحلة المقبلة.

وخلال العام نفسه وبناء على الاوامر السامية فقد تم عقد ندوة تعنى بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة وذلك بسبيح الشامخات بولاية بهلاء خلال الفترة من 20 – 22 فبراير الماضي.. وخرجت بعدة قرارات من المتوقع انى كون مردودها ايجاب يفيد عم شريحة واسعة من اصحاب وصاحبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكان من ابرز هذه القرارات قرار انشاء مؤسسة مستقلة تعنى بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة من كافة الجوانب، وإنشاء صندوق خاص لدعم هذه المؤسسات يسمى «صندوق الرفد» برأسمال بلغ 50 مليون ريال عماني سيكون الداعم المالي لهذه الشريحة من المؤسسات.. إضافة الى قرارات عديدة تهدف الى تنظيم القطاع تصب في مصلحة هذه الفئة من المؤسسات التي توجت مؤخرا بإنشاء هيئة مستقلة تعنى بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما اننا لا نغفل حجم الانفاق الحكومي الاستثماري في البنية الاساسية من طرق ومطارات وموانئ ومستشفيات ومراكز صحية وغيرها من الخدمات التي تخدم المواطنين وتوفر لهم الحياة الهانئة المستقرة. حيث تشير الاحصائيات الصادرة من مجلس المناقصات الى أن حجم المناقصات التي تم اسنداها خلال العام 2012 تقدر بنحو مليار و600 مليون ريال عماني ابرزها مشاريع الطرق الحيوية مثل اسناد الحزم الاولى والثانية من مشروع الباطنة السريع بحوالي 138.9 مليون ريال عماني و123.2 مليون ريال عماني على التوالي..إضافة الى اسناد الحزم المتبقية من مشروعي مطار مسقط الدولي وصلالة في الجانب المتعلقب «مشاريع المطارات». وكذلك مشاريع متعلقة بالموانئ البحرية مثل مناقصات انشاء رصيف المواد السائلة ورصيف البضائع العامة في ميناء صلالة والتوسعات المستمرة في ميناء صحار الصناعي وانشاء عدد من موانئ الصيد في مختلف ولايات السلطنة.

وبالانتقال الى القطاع الخاص ومساهمته في العملية التنموية في البلاد فقد شهد العام 2012 زيادة في حجم المشاريع المسجلة في المناطق الصناعية حيث تشير الاحصائيات الى معدل زيادة بنحو 323 في المئة حيث بلغ عددها ألفا و286 مشروعا موزعة على المناطق الصناعية الست هو ذلك خلال الفترة من 2007 الى نهاية عام 2012.

وفي الجانب المتعلق بحجم الاستثمارات المسجلة في هذه المناطق خلال نفس الفترة فإننا نلاحظ زيادة الحجم بنحو 85 في المئة حيث ارتفع من حوالي مليارين و400 ألف ريال عماني خلال العام 2007 الى نحو أربعة مليارات و451 ألف ريال عماني.

كما ارتفع حجم استثمارات القطاع الخاص في المناطق الصناعية بنسبة زيادة بلغت 520 في المئة ليصل الى مليارين و272 مليون ريال عماني مقارنة مليار و752 مليون ريال عماني خلال عام 2007 بمعدل نمو نسبي قدره ستة في المئة.

كما تشير الاحصائيات الصادرة من غرفة تجارة وصناعة عمان إلى زيادة عدد المنتسبين في المركز الرئيسي بمسقط وفي بقية الفروع المنتشرة في بقية محافظات السلطنة حيث بلغ عدد المنتسبين خلال العام 2012 نحو 238 ألفا و668 منتسبا.

وتستعد غرفة تجارة وصناعة عمان خلال الأشهر المقبلة لإجراء انتخابات لاختيار رئيس لها وأعضاء لمجلس ادارتها وذلك بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بان يكون اختيار رئيس وجميع أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان بالانتخاب على أن يبدأ العمل بالقانون الجديد مع بداية شهر نوفمبر من هذا العام.

وتبذل غرفة تجارة وصناعة عمان جهودا حثيثة للتعريف بالفرص الاستثمارية الجيدة المتوفرة في السلطنة والمزايا التي تساعد مجتمع الاعمال عامة على توسيع أنشطته التجارية في اسواق منطقة الخليج والاسواق الاقليمية والعالمية والترويج لها كوجهة عالمية جاذبة لعالم الأعمال والاستثمار وتعزيز أواصر العلاقات بين القطاع الخاص العماني ونظرائه بما يحقق المصالح المشتركة والنهوض بمجالاته خاصة في المحافظات حيث سعت من خلاله الغرفة لتنمية اقتصاد المحافظات وتحقيق نقلة نوعية في المجال الاقتصادي ورفع جملة من التوصيات لجهات الاختصاص من أجل تحقيق نمو فاعل للاقتصاد يسهم في انعاش الأوضاع الاقتصادية للمحافظات.

وتسعى الغرفة حاليا لتنظيم مؤتمر الاستثمار السياحي الذي سيعقد في شهر سبتمبر من هذه السنة وسيتم من خلاله استعراض الجوانب الاقتصادية للاستثمار السياحي والتعاون السياحي الخليجي وجودة الخدمات في هذا القطاع والتعرف على الرؤية الاستراتيجية السياحية لإيجاد سياحة مستدامة في السلطنة، اضافة الى تسليط الضوء على نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المشروعات وفرص الاستثمار المتاحة في القطاع والبرامج التمويلية الممكنة وبرامج التدريب الفني وكيفية إيجاد جيل استثماري سياحي مبادر.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أكدت الغرفة على ان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتعاظم في الفترة المقبلة وستساهم في اثراء ونمو الاقتصاد الوطني بشكل أكبر وتوفير فرص عمل مستمرة وستكون الفرصة مواتية لهذا القطاع للإبداع والابتكار والتطوير خاصة مع اعلان قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عقدت بسيح الشامخات بولاية بهلاء.

وشاركت الغرفة في التنظيم لهذه الندوة وقدمت عددا من أوراق العمل وكما شاركت في الجلسات المصاحبة لتؤكد الغرفة حرصها على المساهمة مع الجهات المعنية من اجل تنفيذ قرارات الندوة والخروج بآليات تضمن تنفيذها حسب المدة الزمنية المحددة لها.. فيما أعدت الغرفة جملة من التصورات وبرامج العمل المستقبلية خصوصا فيما يتصل بتكامل دورها مع دور المؤسسة المزمع إنشاؤها على ضوء قرارات ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مصرف عمان المركزي

زيادة حجم الاستثمارات بنحو 85 في المئة

المنتدى الاقتصادي الدولي بدأ أعماله في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية

«كونا»: بدأ المنتدى الاقتصادي الدولي الـ17 اعماله في مدينة سانت بطرسبورغ امس بمشاركة خمسة الاف ضيف يمثلون الطيف السياسي والتجاري والاستثماري من كافة انحاء العالم.

ويناقش المنتدى بالدرجة الاولى سبل الاعداد لقمة الـ20 الكبرى المقرر عقدها في منتجع سوتشي الروسي في سبتمبر القادم وسبل تشجيع الاستثمار لضمان النهوض الاقتصادي ومعالجة الديون واصلاح المنظومة المالية العالمية.

ويشارك في المنتدى الذي يعقد هذا العام تحت شعار «حان وقت الاجراءات الجريئة في الاقتصاد العالمي» 36 رئيس وزراء ووزير خارجية من بينهم رئيس الوزراء الهولندي مارك ريوتي فيما يتوقع وصول المستشارة الالمانية انجيلا ميركل كذلك.

ويجري المشاركون ايضا مداولات حول الوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى في دول مجموعة «بريكس» التي تضم روسيا والهند والصين وجنوب افريقيا والبرازيل.

ومن المقرر ان يلقي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلمة امام المنتدى قبل ان يعقد سلسلة من اللقاءات الثنائية مع ضيوف المنتدى.

العام 2020 سيكون مرحلة ضخ الغاز

وزير الطاقة: مناطق الغاز اللبناني تجتذب اهتماماً كبيراً من الشركات العالمية

الوزير باسيل يشير إلى خارطة خلال جولة بحرية بمناطق الغاز

بيروت – «رويترز»: قال وزير الطاقة اللبناني جبران باسيل إن كبرى شركات النفط العالمية أبدت اهتماما بارزا بالاستثمار في المياه الاقليمية للبنان التي تحتوي على احتياطيات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من النفط والغاز.

وكان باسيل أعلن الشهر الماضي اكتشاف 30 تريليون قدم مكعب من الغاز في 10 في المئة فقط من المياه اللبنانية بعد الانتهاء من مسح نحو 70 في المئة من 22 الف كيلومتر مربع هي اجمالي مساحة المياه الاقليمية للبلاد.

وسعى باسيل في ورشة عمل عقدتها الوزارة في احدى الفنادق بشرق بيروت على مدى يومين الى طمأنة العشرات من ممثلي كبريات الشركات العالمية بان قطاع النفط يسير بخطى حثيثة رغم الأوضاع الأمنية الهشة وعدم تشكيل حكومة جديدة.

وقال باسيل لرويترز امس الاول على هامش ورشة العمل «نحن فتحنا البلوكات «المناطق» العشرة وقلنا للشركات سموا لنا ما الذي يهمكم وكنا نتوقع الا تحظى بعض البلوكات باهتمام الشركات لكن كل بلوك حظي باهتمام الشركات على تفاوتها».

وكان مشروع المرسوم الذي اعدته الوزارة قد قسم المياه البحرية اللبنانية الى عشر رقع.

وأطلق لبنان في الثاني من مايو المرحلة الاولى من تقديم العروض لبدء التنقيب عن النفط والغاز والتي تأهلت لها 46 شركة عالمية.

وكان من اكثر المواضيع التي توالى ممثلو شركات النفط على السؤال عنها هي مصير قطاع النفط في لبنان في حال تأخر تاليف الحكومة الجديدة بعد استقالة حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي. وسأل أحد ممثلي الشركات الوزير عن كيفية ترسية العروض في حالة عدم تشكيل حكومة جديدة فقال «هذا موضوع بحاجة إلى حكومة ولكن نحن امام حلين إما أن تتألف حكومة جديدة لاصدار المراسيم أو انعقاد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء.» وادت استقالة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في مارس إلى انزلاق لبنان نحو حالة من عدم الاستقرار السياسي وقد تستمر هذه الحالة طويلا حتى يتم الاتفاق على الحكومة الجديدة. لكن باسيل قال ان هذه المسالة لن تؤدي إلى إبطاء خطط التنقيب في الوقت الراهن.

ولا يزال ميقاتي رئيسا لحكومة لتصريف الاعمال يمارس مهامه بصلاحيات ضئيلة ريثما يشكل رئيس الوزراء المكلف تمام سلام حكومته وهي عملية كانت استغرقت خمسة شهور في حكومة ميقاتي.